الفصل الأول

المرأة العاملة والمشاركة
في
اتخاذ القرارات الأسرية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.
أولاً : مشكلة الدراسة ومتغيراتها الأساسية .
ثانياً : أهداف الدراسة .
ثالثاً : فروض الدراسة .
رابعاً : مفاهيم الدراسة .
خامساً : الخلاصة .

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

مع دخول المملكة مرحلة عصرية جديدة؛ نتيجة لاكتشاف البترول، ومن ثم ارتفاع الدخل الوطني، زاد الإقبال على تعليم المرأة، وافتُتِحتْ مجالات جديدة أمامها للعمل في بعض القطاعات المستحدثة في المجتمع .

ولعل خروج المرأة للعمل، وخاصة الأم يُعدّ ظاهرة من أبرز الظواهر الاجتماعية في العصر الحديث، حيث لم يمنعها عملها من أداء دورها الرئيس في الأسرة بوصفها زوجة وأُمّاً وربة منزل، بل أضاف إليها دوراً مهماً جديداً هو دورها بوصفها امرأة عاملة تكسب دخلاً من عملها، ومن ثم تشارك في الإنفاق على الأسرة متى كانت الأسرة في حاجة إلى دخلها .

ولقد كانت المرأة في المجتمعات التقليدية تقوم بأعباء منزلية كثيرة، وعلى الرغم من ذلك لم تتح لها الظروف لتحسين وضعها ومكانتها، إذ لم يحدث تغير جوهري في مكانتها إلا بعد خروجها للعمل والمشاركة بوصفها عضواً فاعلاً في المجتمع . ومن الملاحظ أن خروج المرأة للعمل في المجتمع السعودي أصبح يمثل ركيزة مهمة لرقيه والسير به قدماً؛ لتحقيق خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وبسبب ذلك، فقد شجعت حكومة المملكة العربية السعودية المرأة وحثتها على التعلم، وعلى القيام بدورها تجاه الوطن بالإضافة لأدوارها أُمّاً وزوجة، وأعطتها الفرصة كاملة للتعليم، ثم المشاركة بالعمل في الوظائف والأعمال التي تتلاءم مع قيم المجتمع، فعملت المرأة في العديد من مجالات العمل بالمدارس والجامعات والأنشطة الاجتماعية، وبالفروع النسائية لكافة الوزارات والمصالح الحكومية، إلى جانب ما تقوم به من أعمال يسمح بها في القطاع الخاص .

ذلك يعني أن المرأة السعودية قد بدأت تشارك في العمل قبل سنوات ليست بالبعيدة، وعلى الرغم من ذلك، فإن مشاركتها في سوق العمل تزداد بسرعة مطردة، إذ وصل عدد العاملات في القطاع الحكومي في عام ١٤١٩هـ إلى (١٤١٣٢١) عاملة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من منطلق تطوير النشاط الاقتصادي ومساهمة المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أسهمت المرأة في العمل في قطاع التعليم الأهلي، حيث بلغ عدد المدارس الأهلية (٩٢١) مدرسة للعام ١٩٩٥م موزعة على مختلف مناطق المملكة، وتقوم بالإشراف عليها والعمل بها (١٠٩٦٧) معلمة وإدارية (الرشيد : د . ت، ٦ – ٧) .

وعلى الرغم مما سبق لم تتجاوز نسبة إسهام المرأة السعودية (٥,٥ ٪) مما يعطي نسبة إجمالية للإسهام في سوق العمل قدرها (٣٠,٢ ٪) في المقابل قدرت نسبة إسهام الذكور في سوق العمل نحو (٥٤,٤ ٪)، ولذلك افترضت خطة التنمية السادسة زيادة نسبة إسهام الذكور في نهاية الخطة إلى (٥٤,٧) والإناث إلى (٥,٨ ٪) والنسبة الإجمالية إلى (٣٠,٤ ٪) ؛ لأن نسبة إسهام السكان في سوق العمل تعد من المتغيرات بطيئة الحركة، وذلك لارتباطها بالعديد من المؤثرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي لا تقر خروج المرأة للعمل إلا في الحالات الضرورية من منطلق أن الرجل هو المسؤول عن إعالة أسرته، باعتبار أن الدور الأساسي للمرأة يتمثل في كونها زوجة وأماً، وهو ما أدى إلى قصر عمل المرأة خارج المنزل على بعض القطاعات .

وتهدف الدولة مستقبلاً إلى زيادة إجمالي العمالة السعودية وتخفيض العمالة غير السعودية، ومن المتوقع أن تكون الزيادة في العمالة النسائية أعلى منها عند الذكور، مما يؤدي إلى زيادة حجم العمالة النسائية في المجتمع .

وتأكيداً لهذا الاتجاه، فقد ورد في بيانات الخطة السادسة أنها قدرت أن يبلغ حجم القوى العاملة المدنية السعودية عام ١٤١٩ / ١٤٢٠هـ (٢٨٩٥٤) عاملاً، أي بزيادة قدرها (٥١١,٢) عاملاً عن حجم قوة العمل في سنة الأساس .

جدول رقم (١)

السكان السعوديون في سن العمل وتقديرات القوى العاملة المدنية السعودية خلال خطة التنمية السادسة

الجنس	١٤١٤/١٤١٥هـ			١٤١٩/١٤٢٠هـ			التغير في القوى العاملة		
	السكان في سن العمل	نسبة الإسهام ٪	القوى العاملة	السكان في سن العمل	نسبة الإسهام ٪	القوى العاملة	عدد	٪	معدل النمو المتوسط ٪
ذكور	٣٩٨٦ر٢	٥٤ر٤	٢١٦٨ر٦	٤٧٩٦ر٣	٥٤ر٧	٢٦٢٢ر٧	٤٥٤ر١	٨٨ر٨	٣ر٩
إناث	٣٩١٩ر١	٥ر٥	٢١٥ر٦	٤٧١٥ر٥	٥ر٨	٢٧٢ر٧	٥٧ر١	١١ر٢	٤ر٨
المجموع	٧٩٠٥ر٣	٣٠ر٢	٢٣٨٤ر٢	٩٥١١ر٨	٣٠ر٤	٥٩٨٢ر٤	٥١١ر٢	١٠٠ر٠	٤ر٠

وفي هذا الإطار، فإننا نشير إلى بعض الأرقام التي تبرز هذا الاتجاه :

١-إن عدد السكان من الإناث السعوديات في سن العمل عام ١٤١٤/ ١٤١٥هـ بلغ (٣٩١٩,١) نسمة، وبلغت نسبة إسهامهن في القوى العاملة (٥,٥٪)، بعدد إجمالي (٢١٥,٦) امرأة في الوقت الذي بلغ عدد السكان من الذكور في سن العمل (٣٩٨٦,٢) نسمة، بلغت نسبة إسهامهم في القوى العاملة (٥٤,٤٪) بعدد إجمالي (٢١٦٨,٦) فرداً .

٢-أما في عام ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ فقد بلغ عدد السكان من الإناث في سن العمل (٤٧١٥,٥) نسمة، بلغت نسبة إسهامهن في القوى العاملة (٥,٨٪) بعدد إجمالي (٢٧٢,٧٪)، في المقابل بلغ عدد الذكور في سن العمل (٤٧٩٦,٣) بلغت نسبة إسهامهم (٥٤,٧٪) بعدد إجمالي (٢٦٢٢,٧) . ويتبين أن هناك زيادة طفيفة في العمالة النسائية بلغت نحو (٢ر٪) .

٣-من الملاحظ أيضاً تزايد نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة بالمملكة، إذ بلغ معدل النمو من السكان في سن العمل من الإناث (٤,١٪) يقابله معدل نمو

متوسط في إجمالي القوى العاملة المدنية من النساء (٤,٩٪)، في حين أن معدل النمو بالنسبة للقوى العاملة من الرجال شبه ثابت، حيث بلغ (١,٤٪) في عرض القوى العاملة، يقابلها (١,٤٪) زيادة في إجمالي القوى العاملة من الرجال.

وقد أشارت إحصائية حديثة صادرة عن الديوان العام للخدمة المدنية إلى أن عدد السعوديات العاملات في الدولة عام ١٤١٩هـ قد بلغ (١٤١,٣٢١) ويتضح مما سبق محدودية حجم مساهمة القوى العاملة النسائية السعودية، على الرغم من وصولها لمراحل تعليمية عالية وتخطيها لعوائق اجتماعية عديدة واجهتها في سبيل ذلك، وفرضت المرأة نفسها في مجال العمل المأجور خارج المنزل، وأصبح عملها من أبرز الظواهر الاجتماعية في المجتمع الحديث المعاصر.

وترتب على خروج المرأة للعمل، واتساع نطاق أدوارها الاجتماعية، حدوث تداخل بين هذه الأدوار في بعض الأحيان، بل وتعارضها وتصارعها في أحيان أخرى، ونتج عن ذلك آثار كثيرة، سواء بالنسبة للمرأة نفسها في علاقتها بذاتها، وفي علاقتها بالآخرين كالزوج والأولاد، أو في علاقتها بالمجتمع، حيث وجدت المرأة نفسها أمام مطالب وتوقعات عليها أن تستجيب لها، فقد كانت العلاقات الزوجية سابقاً تتميز بنمط معين من الحياة الزوجية، تتحدد بمقتضاه أدوار وواجباتهما الزوجين.

ونتيجة للتغيرات الجديدة والمتعددة، كخروج المرأة للعمل، وتأثر دور كل من الزوج والزوجة ضعفت أهمية تقسيم العمل بينهما، وارتباطاً بذلك كشفت الدراسة التي أجراها (فيشر) عن العلاقات الزوجية بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات عن عدم وجود فروق بين الأمهات العاملات وغير العاملات وأزواجهن فيما يختص بالتوافق العاطفي (عبد الفتاح: ١٤٠٤هـ، ٩٧) في حين أثبتت دراسة (شلبي: ١٤١٠هـ - ١٤٨) أن عمل الزوجة قد تسبب في طلاق (٢١٪) من الإناث في عينة البحث، وكان عدم الاهتمام بالزوج والأولاد من أكثر الأسباب المؤدية لذلك، وأسفرت نتائج الدراسة أيضاً أن الرجل لا يأخذ في حسبانه عمل الزوجة عند اتخاذ قرار التطليق، وذلك بنسبة (٨١٪) من عينة الدراسة؛ وذلك لأن عمل المرأة يجعلها

تشعر بالاستقلال وعدم التبعية، وتوصلت الدراسة إلى أن العمل يعطي المرأة الشعور بأنها غير معتمدة بصورة كاملة على الزوج، بالإضافة إلى أن عمل المرأة دون رضا الزوج يجعله لا يساندها ولا يؤيدها في عملها، حيث ذكر (٧٨٪) من المطلقات غير العاملات أن انشغال الزوجة بعملها يؤدي إلى الطلاق، والموظفات المطلقات أيدن ذلك بنسبة (٦٨٪) . (نياز، ١٩٩٥م) .

وعلى الرغم مما سبق، فإننا نلاحظ أن العمل أصبح عنصراً أساسياً بالنسبة للمرأة ؛ لكونها تشعر من خلاله بشخصيتها ومكانتها، فالعمل يحقق لها دخلاً واستقلالاً اقتصادياً، إضافة إلى أنه يكسبها خبرات جديدة ؛ لاتصالها بالآخرين وبالعالم الخارجي مما يدعم شخصيتها، ويجعلها قادة على الإسهام في بناء مجتمعها، إلى جانب قيامها بأدوارها العائلية (آدم : ١٩٨٢م، ١٩) هذا بالإضافة إلى أن الدخل الناتج عن العمل قد يساعد في الارتقاء بالأوضاع المعيشية للأسرة، الأمر الذي يساعد على تماسكها .

وفي رأي (برج وكلفر Burg and Culver) أن غالبية الأسر تتكون من اثنين من أصحاب الدخول، حيث أشارت الدراسة إلى أنه عند حلول عام ١٩٨٥م حصلت نسبة (٣, ٥٤) من النساء المتزوجات على زيادة أكثر من (١٤٪) منذ عام ١٩٧٠م على وظائف طول الوقت في قوة العمل، وفي عام ١٩٨٧م أصبح (٥٦٪) من الأسر لكل من الزوج والزوجة دخل يتكسبان منه، لقد أصبحت الأسر المعتمدة أو المعولة جزئياً على دخل الزوجة في ازدياد، ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه؛ لأنه من المتوقع أن النساء سيكون لهن ثلثا الزيادة في قوة العمل على الأقل عام ١٩٩٥م، مما يدل على أن اتجاه المرأة نحو العمل خارج المنزل في تزايد مستمر (الجابري : ١٩٨٤م، ١٧٥) .

كذلك توصل " باقر النجار " في دراسته التي أجراها حول واقع المرأة والأسرة في الكويت، إلى أن العامل الاقتصادي يكاد يكون العامل الرئيس والمحدد لعمل المرأة، حيث أجابت نسبة (٧٣٪) من أفراد عينة الدراسة بأن انخفاض الدخل

بنسبة (٤٠ ٪) وارتفاع تكاليف المعيشة بنسبة (٣٣ ٪) هما السببان الرئيسان وراء دخول المرأة لسوق العمل . وعلى الرغم من هذا أجابت نسبة (٢٠ ٪) من أفراد العينة بأن دخولهن سوق العمل كان من قبيل التسلية وقضاء وقت الفراغ. (النجار: ١٩٨٥م، ١٥).

كما أن الدوافع المادية كانت الأساس لالتحاق المرأة بسوق العمل، وإصرارها على العمل، حتى ولو كان دخل الزوج أو الأب كافياً لتغطية تكاليف المعيشة، كما تبين من الدراسة أن العازبات يعطين أهمية أقل للدافع المادي من غيرهن من المتزوجات والمطلقات والأرامل، بالإضافة إلى أن العاملات اللاتي لديهن أطفال أبدين اهتماماً أكبر بالدافع المادي أكثر من اللاتي ليس لديهن أطفال (النمر، ١٩٨٨م، ١٤) .

ومن الطبيعي أن يؤدي عمل المرأة إلى تغير مكانتها في المجتمع، مما يترتب عليه تغير دورها في الأسرة، وخاصة من الناحية الاقتصادية، مما يشعرها بتوازن القوى بينها وبين الرجل في الأسرة؛ نتيجة لمشاركتها له في دخل الأسرة، الأمر الذي ترتب عليه مطالبتها بحقوق جديدة؛ كأحقية مشاركتها الزوج في القرارات المتعلقة بالأسرة، إذ أصبحت المرأة تنظر للرجل نظرة الزميل والشريك، بعد أن كان في الماضي هو المسيطر على مقدرات الأسرة، مما أدى إلى مشكلات أسرية في أحيان كثيرة .

وارتباطاً بذلك يدور موضوع هذه الدراسة حول التعرف على أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية، وذلك من منطلق استقلالها الاقتصادي، وتأكيد مكانتها ودورها في الأسرة والمجتمع من خلال المشاركة بدخلها في ميزانية الأسرة، وأيضاً على أساس أن المرأة العاملة سواء أكانت موظفة عادية أم رئيسة في عملها قد اكتسبت ثقافة وعادات اتخاذ القرارات والمشاركة فيها، بحيث تصبح المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية امتداداً أو توسيعاً لحالة المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل .

أولاً : مشكلة الدراسة ومتغيراتها الأساسية :

يعتمد التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي والثقافي الذي يصل إليه المجتمع على عدد المتعلمين من الذكور والإناث الذين يقع على عاتقهم الرقي بمجتمعاتهم إلى درجات عالية من التطور والتقدم . فالتعليم المستمر يغير قيم الأفراد ومواقفهم الاجتماعية حول بعض القضايا السائدة في المجتمع، ويرفع مستوى التعامل بينهم نحو الأفضل . وفي المقابل فإن ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع يحد من قدراتهم ويعجزهم عن مواكبة تغيرات المجتمع، مما يجعل المجتمع في النهاية عاجزاً عن تحقيق أهدافه المنشودة .

لذلك كان قطاع التعليم من أكبر القطاعات التي نالت التشجيع والاهتمام من قبل الدولة، إذ أنفقت عليه بسخاء، وبدأ ذلك موضحاً من النمو المتزايد لهذا القطاع، فازداد عدد المدارس بالنسبة للتعليم الثانوي في السنوات ما بين ١٩٩٠ – ١٩٩٥م من (٨٩١) مدرسة إلى (٢٠٠) مدرسة، كما ارتفع عدد الطلاب في المدة نفسها إلى (٤٣٤١٠٦) طالب وطالبة، وذلك بزيادة قدرها (١٨٤٪) . أما بالنسبة للتعليم الجامعي والعالي فقد ارتفع عدد الكليات في المدة نفسها من (٧٤) كلية إلى (٨٠) كلية أي بنسبة قدرها (٨٪)، أما الطلبة فقد ارتفع العدد في المدة نفسها من (٩٤٦٣٨) طالباً وطالبة إلى (١٥٧٠٧٠) طالباً وطالبة، أي بنسبة (٦٦٪) .

كذلك تزايدت ميزانية التعليم بمرور السنين، ويتضح ذلك من خلال الإحصاءات الخاصة بالمدة ما بين ١٩٩٠ – ١٩٩٣م (١٤١٠ – ١٤١٣هـ) حيث كان الإنفاق الحكومي على الجهات التعليمية (٢٩٩٥٧) مليون ريال، وزاد إلى (٣٠٨٠٠) مليون ريال، أي بنسبة نمو قدرها (٣ ٪) وما زال الإنفاق مستمراً ومتوسعاً (الرشيد، د. ت، ٩٠٦) .

ومع توسع مجالات التعليم، وقبول المجتمع لتعليم المرأة، حتى أعلى المراحل خرجت المرأة للعمل، وأصبحت تشكل عنصراً مهماً من العمالة الوطنية، وقد قدر

عدد السعوديات المتوقع التحاقهن بسوق العمل في خطة التنمية الخامسة بنحو (٦٠,٢٠٠) عاملة، أي ما يعادل (١٠,٥ ٪) من العرض الكلي للقوى العاملة السعودية بنهاية خطة التنمية الخامسة، وتشكل الخريجات من الجامعات أكثر من نصف هذا العدد، خاصة أن عدد الخريجات السعوديات في العلوم الطبيعية والاجتماعية يفوق عدد الخريجين السعوديين، حيث تشكل الخريجات السعوديات الآن في هذه المجالات مورداً مهماً للقوى البشرية .

ولقد كان لدخول المرأة السعودية سوق العمل والمشاركة في الإنتاج – حتى ولو كانت هذه المشاركة محدودة – أثر إيجابي على وضعها الاجتماعي، إذ تغيرت النظرة إليها جزئياً ؛ نتيجة لنجاحها في العمل، ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كذلك . حيث إن هذه التغيرات أحدثت في أنماط العلاقات الاجتماعية بشكل عام . ولم يكن هذا التغير الجديد في أدوار المرأة على حساب تخليها عن أدوارها التقليدية " الزوجة والأم " بل كان ذلك يعني إضافة أدوار جديدة إلى أدوارها التقليدية، وهو ما يعني إضافة أعباء جديدة على كاهلها، وذلك في سبيل الحفاظ على مستوى معيشي ملائم للأسرة، وخاصة في ظل سطوة الثقافة الاستهلاكية والإعلام الذي يدعمها، الأمر الذي جعل عمل المرأة في بعض الأحيان ضرورة ملحة لا غنى للأسرة عنه . ونظراً لإسهام المرأة، سواء من حيث الجهد المبذول، أو من حيث المردود الاقتصادي لعملها، فإنه كان من المنطقي أن تسهم المرأة بقسط أكبر من المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، بما يتوازى مع الأعباء التي تتحملها لصالح الأسرة .

ومن هنا، فإن مشكلة البحث تسعى إلى التعرف على مدى مشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، وما المجالات التي تشارك الزوجة في اتخاذ قراراتها أكثر من المجالات الأخرى ؟ ثم ما المتغيرات المحددة لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وانعكاس ذلك على تقبل الآخرين لهذه المشاركة ؟ وأيضاً على تماسك الأسرة ووحدتها ؟ ثم ما المشكلات التي قد تنتج عادة عن ذلك ؟ أو

المعوقات التي قد تقف أو تحدّ من هذه المشاركة ؟ وارتباطاً بذلك نجد أن مشكلة البحث تتضمن نوعين من المتغيرات :

١- النوع الأول :

يتمثل في مشكلة البحث ذاتها التي تشكل هنا المتغير التابع، إذ يُراد التعرف على مدى مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وما المتغيرات المؤثرة بمشاركة المرأة في القرارات الأسرية ؟ ثم ما المجالات التي تشارك المرأة بدرجة أكثر في اتخاذ قراراتها ؟ وما الآثار والمشكلات التي تظهر نتيجة لذلك ؟

٢- النوع الثاني :

يتمثل في المتغيرات المستقلة، وهي المتغيرات المحددة لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية في مختلف المجالات الأسرية، ويفترض أن لهذه المتغيرات تأثيرات متفاوتة في مدى التأثير، إذ قد يكون لبعضها تأثير أكثر من غيرها . وفيما يلي عرض لبعض هذه المتغيرات :

أ) المستوى التعليمي للزوجة، فكلما كانت الزوجة تتمتع بمستوى تعليمي عالٍ، كلما كانت أميل للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، فالمفترض أن الإنسان كلما قضى سنوات أطول في التعليم، كلما تمثل أنماط السلوك المعاصرة، وامتلك المعرفة التي تيسر له المشاركة بشكل أفضل . ولقد أوضحت بعض الدراسات تأثير المستوى التعليمي على شخصية الأفراد، وطريقة تعاملهم مع الآخرين بشكل عام. فالزوجة التي حصلت على مستوى تعليمي عالٍ، وعلى قدر من الثقافة تستطيع فهم مستلزمات العصر والواقع الأسري، ومن ثم ستكون زوجة تتمتع بشخصية قوية تستوعب التغيرات التي تحدث، وتتفهم ميول أبنائها وقدراتهم وتعمل على توجيه هذه الميول والقدرات فيما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالفائدة، فهي ستكون قادرة على مناقشتهم والرد على أسئلتهم وبناءً عليه ستأخذ بيدهم إلى النمو الفكري والاجتماعي السليم . فالمدارس والجامعات تقدم من خلال المناهج الدراسية وطرق التدريس العناصر

الثقافية الجديدة والقيم الفاعلة التي تدعم عمل المرأة ومشاركتها من واقع التراث الثقافي للمجتمع، بل يجب أن تعمل كذلك على توجيهه وتهيئة الأفراد لفهم التغيرات الثقافية الجديدة واستيعابها وأهميتها ودرجة الاستفادة منها .

ب) قطاع العمل الذي تعمل فيه الزوجة، فهناك بعض القطاعات التي تشارك فيها المرأة بفاعلية أكثر من غيرها في إصدار القرارات، كقطاع التعليم مثلاً على عكس بعض القطاعات التي تكون مشاركتها فيها محدودة .

ج) الدرجة الوظيفية أو المستوى الوظيفي، فكلما كانت الزوجة في مستوى وظيفي أعلى، كلما كانت مسؤولة عن اتخاذ القرارات الوظيفية بفاعلية أكبر، واعتيادها على ذلك سيؤدي إلى اتساع مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تصبح المشاركة في اتخاذ القرارات جزءاً من ثقافتها وشخصيتها، فالزوجة التي تتمتع بخبرة اتخاذ القرارات في مواقف العمل ومشكلاته، لا بد وأن تستفيد من تلك التجارب والخبرة عند اتخاذها القرارات الأسرية، فهي عندما تكون في مركز قيادي وظيفي، كمديرة مثلاً، فإنها عندما تواجه مشكلة أسرية أو موقفاً أسرياً يستلزم اتخاذ قرار معين، فإنها بالتأكيد تستفيد من خبراتها العملية في الوصول إلى القرار المطلوب . فإحساس الزوجة ذات المركز الوظيفي بتميزها عن غيرها في هذا الموقع الإداري سيشعرها بأهمية خبرتها، وسيزيدها ثقة بنفسها، الأمر الذي يجعل مشاركتها في عملية إصدار بعض القرارات الأسرية سهلة، بل وملحة بالنسبة لها .

د) الدخل من العمل، ومدى كونه عنصراً مهماً في دخل الأسرة فإذا كان دخل الزوجة عالياً، وتسهم به في حياة الأسرة، فإن ذلك من شأنه أن يساعد في تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي، الأمر الذي قد يعطي الزوجة الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وهو ما يعني أن القوة الاقتصادية للزوجة وإسهامها في دخل الأسرة له علاقة بمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية . وعمل على زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية . فقد أسفرت نتائج دراسة (هدى الصديقي) عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بين متوسط دخل الزوجة ومشاركتها في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، وأشار كل من (عبد الهادي قريطم، وحسن

أبو ركبة، وإبراهيم العيسوي) إلى اتساع مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، وكيف أنها بدأت تتزايد في الآونة الأخيرة بشكل كبير، حيث تؤدي مشاركة الزوجة زوجها بدخلها إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي، الأمر الذي يرفع من مكانتها في بناء الأسرة . وكذلك أشارت دراسة (سلوى الخطيب) إلى أن النساء اللاتي يتمتعن برواتب أعلى من رواتب أزواجهن لديهن فرصة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات في الأسرة، بعكس النساء اللاتي لديهن مرتبات منخفضة.

وبالإضافة إلى هذه المتغيرات الأساسية فإن هناك متغيرات أخرى يمكن اعتبارها متغيرات وسيطة، تدعم أو تقلص من فاعلية المتغيرات السابقة، ونعرض لبعض هذه المتغيرات فيما يلي :

أ) المكانة العائلية للزوجة، فالزوجة إذا كانت من عائلة تتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية عالية كان ذلك عاملاً مساعداً للزوجة في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تدعم المكانة العائلية فاعلية المتغيرات السابقة، ومن ثم تؤكد على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية . وإذا كانت هذه الزوجة عاملة فإن ذلك من شأنه أن يوسع مشاركتها في القرارات الأسرية .

ب) قدرة الزوجة على الإنجاب، وخاصة الذكور، وعدد الأبناء، فكلما كان عدد الأبناء كبيراً، كلما أكدت الزوجة مكانتها أكثر في الأسرة، مما يدعم من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وهو ما يدعم مشاركتها بدرجة أكثر، إذا كانت امرأة عاملة لها دخل تسهم به في حياة الأسرة .

ج) هناك أيضاً المتغيرات الثقافية (التعرض لوسائل الاتصال) وانعكاس تأثيرها على شخصية الزوجة وقدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وتتدعم هذه المشاركة بدرجة أعلى إذا كانت المرأة عاملة .

د)من خلال العرض السابق لأهم المتغيرات ذات الصلة بمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، لا بد من التأكيد على أن أي متغير من المتغيرات السابقة يرتبط بعلاقة احتمالية من حيث تأثيره على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات

الأسرية، وأن هذه العلاقة إذا كانت إيجابية فهي تختلف في قوتها من متغير إلى آخر . بمعنى أن عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية هي في النهاية نتيجة لتفاعل جملة من المتغيرات مع بعضها، وليست نتيجة لمتغير واحد فقط .

ثانياً : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بصورة عامة إلى التعرف على تأثير عمل الزوجة على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، في مختلف مجالات الحياة الأسرية، وفي هذا الإطار تتحدد الأهداف الرئيسة للدراسة فيما يلي :

١-التعرف على العلاقة بين التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والانفتاح على المجتمعات الأخرى، ودخول قيم ثقافية جديدة، وبين تغير مكانة الزوجة، حيث شكلت هذه التحولات التبرير الثقافي لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية ترجع بالأساس إلى تنمية وتحديث المجتمع السعودي، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى المساعدة .

٢-التعرف على الفروق الجوهرية بين الزوجات العاملات، وغير العاملات فيما يتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وكذلك التعرف على الفروق الجوهرية بين الفئتين من حيث درجة الإصرار على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة .

٣-التعرف على العلاقة بين المستوى أو الدرجة الوظيفية للزوجة، وبين مدى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وطبيعة التباين بين الزوجات العاملات من حيث الدرجة أو طبيعة العمل، وانعكاس ذلك على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٤- التعرف على العلاقة بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية (العائلية) للزوجة، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية في مختلف المجالات . والتعرف على مدى تأثير تضافر عمل الزوجة مع مكانتها العائلية على زيادة قدرتها على المشاركة بفاعلية في المشاركة في القرارات المتعلقة بمختلف مجالات الحياة الأسرية .

٥- تحديد النمط العائلي الذي يتيح درجة أعلى من مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وكذلك النمط الأقل من حيث إتاحة هذه الفرصة أمام الزوجة.

٦- تحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية والديموجرافية للأزواج الذين لديهم استعداد لقبول مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وكذلك هؤلاء الذين يرفضون هذه المشاركة .

٧- تحديد المجالات الأسرية التي تشهد مشاركة أكبر من قبل الزوجة، وتلك التي تتقلص فيها المشاركة من قبلها . أو ما المجالات التي يسمح الزوج فيها للزوجة بالمشاركة ؟ وما المجالات التي يتفرد فيها بقراراته ؟

٨- التعرف على كيفية إسهام الزوجة بعملها في دخل الأسرة، وما الأشكال الشائعة لهذا الإسهام، وارتباط ذلك بمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

ثالثاً : فروض الدراسة :

١- إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين عمر الزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٢- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجة العاملة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٣- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل الزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٤- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الوظيفية للزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٥- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعوُّد الزوجة إصدار القرارات في العمل، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٦- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إسهام الزوجة بدخلها في الإنفاق على الأسرة، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٧- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٨- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وبين طبيعة المجالات التي تصدر في إطارها هذه القرارات .

٩- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم عمل الزوجة خارج المنزل وبين إذعانها لوجهة نظر الزوج فيما يتعلق ببعض المشكلات الأسرية .

١٠- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المكانة العائلية للزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

١١- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أولاد الزوجة، وبين مدى قبول الزوج لمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

١٢- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعرض الزوجة لوسائل الاتصال، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

١٣- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج وبين قبوله مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

١٤- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي (الدخل) للزوج، وبين قبوله مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

رابعاً : مفاهيم الدراسة :

تشكل المفاهيم المفردات الأساسية للغة البحث العلمي، ولفهم أي دراسة من الدراسات، فإنه لا بد من توضيح المفاهيم المتصلة بالمتغيرات الأساسية للدراسة، ونعرض فيما يلي أهم المفاهيم التي سوف تُستخدم خلال هذه الدراسة :

١- المرأة العاملة Working Woman :

عرف (عبدالفتاح) المرأة العاملة بأنها " المرأة التي تعمل خارج المنزل، وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة، دور ربة البيت، ودور الموظفة " . (عبد الفتاح : ١٩٨٤م، ١١٠) .

كما عرفها (النمر) بأنها " المرأة التي تمارس عملاً حكومياً، وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، سواء أكانت متزوجة، أو أرملة، أو مطلقة، أو لم تتزوج بعد ". (النمر: ١٩٨٨م، ٧) .

بينما عرفها (آدم) بأنها " هي التي تعمل خارج المنزل، وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وتقوم في الوقت نفسه بأدوارها الأخرى (الزوجة والأم) إلى جانب دورها إما عاملة أو موظفة " . (آدم : ١٩٨٢م، ٣٩) . في حين عرفها (القطامي) بأنها " التي تقوم بعملين: أحدهما خارج المنزل والآخر داخله .. بينما يقوم الرجل بعمل واحد فقط " . (القطامي : ١٩٨٣م، ١٣٦) .

وإذا تأملنا التعريفات السابقة، فسوف نجد أنها تلتقي في أن المرأة العاملة " هي كل من تعمل خارج المنزل لقاء أجر مادي، ولها دوران: أولهما دور الزوجة، وربة البيت، والآخر عملها موظفة في القطاع الحكومي، أو في القطاع الخاص " .

واستناداً إلى ذلك، تُعرّف المرأة العاملة بأنها " المرأة المتزوجة التي حصلت على مستوى تعليمي معين، واستطاعت استناداً إلى ذلك أن تشغل عملاً أو وظيفة خارج المنزل، وتحصل من أي منهما على أجر مادي، مقابل ذلك العمل سواء أكان في القطاع العام أم الخاص، وسواء أكانت رئيسة أم موظفة، وتمارس في الوقت نفسه أدوارها المنزلية، زوجة وأمًّا، وربة بيت، كاملة " .

أما المقصود بالمرأة غير العاملة في هذه الدراسة فهي " المرأة المتزوجة التي حصلت على مستوى تعليمي، واقتصر دورها على المهام المنزلية، بالإضافة لدوري الزوجة والأم، دون أن تقوم بعمل خارج المنزل في القطاع الحكومي أو الخاص " .

٢- المشاركة Participation :

يعرف (غيث) المشاركة في قاموس علم الاجتماع بأنها " مشاركة الفرد في الجماعات الاجتماعية "، ولقد أشار (غيث) إلى أن " المشاركة مفهوم ينطوي على بُعدين : الأول مشاركة الفرد في الجماعات الاجتماعية والثاني مشاركة الفرد في المنظمات التطوعية . وخاصة ما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي، أو المشروعات المحلية، وتتم المشاركة عادة خارج مواقف العمل المعني للفرد " (غيث : ١٩٩٣م، ٣١٧) . كما عُرِّفت في " معجم العلوم الاجتماعية " بأنها " تدل على المساهمة أو التعاون في أي وجه من وجوه النشاط، ويستخدم هذا الاصطلاح كثيراً في الاقتصاد، فيقال: المشاركة في الأرباح أو في إدارة المشروع. أما في المجال السياسي فتدل على اشتراك المواطن في مناقشة الأمور العامة بطريقة مباشرة أو عن طريق اختيار من يمثله في المجالس النيابية " (مدكور : ١٩٧٥م، ٧٢) وقد عالجت كثير من المؤلفات قضية المشاركة، وأبرزت أهميتها خاصة في علاقتها بعملية التنمية أما " صندوق الأمم المتحدة الإنمائي " U . N . D . P . " في تقريره سنة ١٩٩٢م فقد عرف " التنمية المستدامة " أو " التنمية " بأنها عملية توضع في إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والصناعية وسياسات الطاقة على نحو يفضي إلى تنمية لها أثر باقٍ من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أي أن التنمية ليست مجرد قناة لتوفير الخدمات المناسبة، بل هي تتطلب أيضاً المشاركة الإيجابية لجميع أعضاء المجتمع ولا سيما المرأة، وذلك على قدم المساواة مع الرجل، والمشاركة الفاعلة للمرأة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاقتصادي والاجتماعي وبنمط القيود الثقافية، وغيرها، التي تعوقها عن القيام بدور بناء في هذا المجال .

وقد أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يتعذر دون مشاركة المرأة على مختلف المستويات سواء الاجتماعية منها أو السياسية أو الاقتصادية . إن إدماج المرأة في التنمية لا يكفي؛ لذلك حددت المنظمات الدولية، ومنها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات تساعد على قياس وتقييمها مستوى التنمية

البشرية بمعناها الشامل، ومن هذه المؤشرات مؤشر المشاركة النسائية Women Paticipation Indicaor، ويتركز هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد :

١- إسهام المرأة في حقل اتخاذ القرار .

٢- المنافذ المهنية المفتوحة للمرأة .

٣- مستوى دخل المرأة . (U . N . D . P . : د . ت، ١- ٣) .

وعُرِّفت المشاركة أيضاً بأنها: "العملية التي من خلالها يؤدي الفرد دوراً في الحياة العامة لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف وإنجازها". (القحطاني : ١٩٩٥م، ١١) .

إذا لاحظنا التعريفات السابقة وجدنا أنها تتفق في أن المشاركة تعني " الإسهام الذي يؤديه الفرد، سواء في الجماعات الاجتماعية الصغيرة كالأسرة مثلاً، أو في الجماعات الكبيرة كالمنظمات التطوعية " .

واستناداً إلى ذلك، فإن الباحثة تقصد بمشاركة الزوجة في هذه الدراسة " مدى إسهام الزوجة ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية المختلفة، ومدى تأثر هذه المشاركة بمتغيرات السن، والمستوى التعليمي، وعمل المرأة ومستواها الوظيفي، والمستوى التعليمي للزوج، وعدد الأبناء " .

٣-اتخاذ القرار Decision Making :

تعدُّ عملية اتخاذ القرار جانباً مهماً في إطار البناء الأسري الذي يحتوي على جوانب السلوك التي يقوم بها أعضاء الأسرة، وفي إطاره تتم مشاركة أولئك الأعضاء بشكل إيجابي، إذا كانت الإمكانات التي تقدمها لهم البيئات المحيطة بالأسرة ميسورة ومتوافرة ومتنوعة، حيث من خلال الإمكانات المتوافرة التي يدركها أعضاء الأسرة يقوم صانعو القرار فيها بتحديد مجموعة خاصة من البدائل، بحيث تصبح هذه

المجموعة في مستوى الإدراك الواعي لهؤلاء الأعضاء ؛ ليختاروا من بينها ما يشكل قاعدة لأي من قراراتهم، وعملية اتخاذ القرار تُعدّ وسيلة للتقليل من مقدار التوتر والاختلاف الذي من الممكن أنه يقوم بين أعضاء الأسرة وبعضهم من ناحية، وبينهم وبين البيئة من ناحية أخرى، وعلى هذا فعملية اتخاذ القرار ذات مراحل، فهي تبدأ أولاً بالرغبة في التغيير، وذلك نتيجة الإحساس بالقلق وعدم الراحة، وتنتهي بالتزام الأطراف الداخلة في صنع القرارات بقبول واحد أو أكثر من الاختيارات التي تتم المفاضلة بينها، أو قد تنتهي هذه العملية بنوع من المصالحة، وذلك بالمزج والتوفيق بين عدد من البدائل المختلفة، وصولاً إلى اختيار جديد يعكس أفضل العناصر في هذه البدائل (التركي : ١٤٠٧هـ، ٨٢) .

ويعرّف اتخاذ القرار من وجهة نظر معظم علماء الاجتماع بأنه : " عملية إنسانية إرادية، تتضمن الفرد والمجتمع أو الجماعة، وتستند إلى الحقائق وقضايا قياس القيمة، وتنتهي باختيار فعل سلوكي بين بديل أو أكثر، بهدف التحرك نحو هدف محدد مرغوب فيه". كما أنه عملية ديناميكية تسود بين كافة المشاركين في اختيار السياسة الملائمة، آخذة في الحسبان العلاقات الاجتماعية الرسمية القائمة على اتخاذ القرار (الصديقي : ١٤٠٨، ١٢) .

بينما تعرّف (سناء الخولي) اتخاذ القرار بأنه " بناء القوة " في الوحدة الزواجية، فقوة الأسرة يمكن قياسها بدمج حصيلة عدة مصطلحات، مثل: اتخاذ القرار، والسلطة Authority والتأثير In uence . وفي هذا المجال تشير (سافيليوس روتشيلد Sa lios Rothsohild) أن قوة الأسرة مفهوم " متعدد الأبعاد يمكن قياسه بطريقة غير مباشرة على أساس الأفعال السلوكية التي تختبر من خلالها درجة قوة الفرد " . والقوة في الوحدة الزواجية يمكن قياسها إذا استطعنا أن نجمع حصيلة " اتخاذ القرارات " وأنماط إدارة التوتر والصراع، ونمط تقسيم العمل السائد (الخولي : ١٩٨١م، ١٧٥ – ١٧٦) .

مما سبق نلاحظ أن عملية اتخاذ القرار ليست عشوائية ؛ لأنها تستند إلى معلومات منظمة، وتمثل نوعاً من ترابط المشاعر والأفكار، وتربط الحاضر بالماضي، وتعكس ردود أفعال محددة في ضوء شروط مسبقة ؛ لهذا فإن لعملية اتخاذ القرار طابعاً بنائياً، وعلى هذا الأساس يمكن القول: إن عملية اتخاذ القرار هي كل ما يتخذ من وسائل لتحقيق أشياء معينة عندما يسعى فرد أو أكثر إلى التلاقي؛ حتى يتيسر لهم تحقيق هذه الأشياء .

إذا تأملنا التعريفات السابقة نجد أنها تلتقي في أن اتخاذ القرار يعني : اختيار الفعل السلوكي الملائم من بين البدائل المتاحة وإنه عملية ديناميكية يمكن أن تتم في مجموعات صغيرة كالأسرة، أو في مؤسسات كبيرة، وإنه عملية ترتبط بمدى السلطة الممنوعة لمتخذ القرار أو المشاركة فيه . وإن القرار يصدر نتيجة لتفاعل بين القوى التي لأعضاء الجماعة أو الأسرة .

واستناداً إلى ما سبق، تحدد الدراسة مفهوم " اتخاذ القرار " بأنه مسار الفعل الذي تتخذه المرأة بصفته أنسب وسيلة متاحة أمامها، وتحدَّد الزوجة في اتخاذ القرار بأنه "إسهام الزوجة في مراحل اتخاذ القرارات المهمة بالنسبة للأسرة، وهي القرارات التي تحتمل الحوار والجدل والنقاش، وتحتمل الموافقة أو المعارضة، ومدى قبول إسهام الزوجة في ذلك".

٤- الأسرة Family :

عرف " قاموس علم الاجتماع " الأسرة بأنها " مجموعة من الأشخاص، يرتبطون فيما بينهم بروابط القرابة، أو روابط مشابهة قوية، حيث يقوم البالغون بتحمل مسؤولية رعاية أبنائهم الحقيقيين وتربيتهم، أو ممن يتم تبنيهم (Jary : ١٩٩١، ٢١٩) . كذلك عرف (دولارد Dollard) الأسرة بأنها جماعة من الأشخاص، تربطهم رابطة الزواج، الدم، ويسكنون بيتاً واحداً، ويتفاعلون مع بعضهم في إطار الأدوار الاجتماعية المحددة، مثل: الزوج والزوجة، والأب والأم، والأخ والأخت، وهم يحافظون على الثقافة العامة (الصديقي: ١٤٠٨هـ، ١٩) .

بينما عرف (غيث) الأسرة بأنها جماعة اجتماعية بيولوجية، تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة في وجود أبنائهما، وتتألف الأسرة الإنسانية العضوية العامة من الآباء، وأبنائهم، ويطلق على هذا الشكل مصطلح" الأسرة النواة Nuclear Family) أو الأسرة المباشرة، أو البيولوجية، أو الأسرة الأولية أو الأسرة المحدودة. وعلى أساس هذا النموذج من نماذج الأسرة تقوم نماذج أخرى متعددة كـ(الأسرة الممتدة Extended Family) والأسرة المركبة (غيث: ١٩٩٣م، ١٧٦). في حين يعرف (كريستنسن Christenson) الأسرة بأنها " تنظيم اجتماعي، يحدد في المقام الأول علاقة الرجل بالمرأة، من حيث الزواج الذي يعد الأساس الرئيس الطبيعي في تكوين الأسرة، ويحدد أيضاً المراكز، والأدوار الاجتماعية، وتكوين الأسرة ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي (عزيز: ١٩٨١م ٢٥) .

وعرف (بارسونز Parsons) الأسرة بأنها " بناء كلّي مترابط الأجزاء، يتطور من خلال البيئة الطبيعية مع أجزاء أخرى متكاملة، أو وحدات في علاقات وظيفية متبادلة ناتجة من تفاعل الأشخاص الذين يكونون في حركة مستمرة على الدوام (التركي : ١٩٨٨م، ٨٨) . وتختلف وظائف الأسرة من مجتمع لآخر، إلا أنّه اتُّفِقَ على أكثر هذه الوظائف عمومية هي: التناسل، والتنشئة الاجتماعية، ورعاية الأطفال، وتزويد أعضاء الأسرة بمشاعر وجدانية، وإشباع العلاقات الجنسية بين الزوجين . (التركي : ١٩٨٨م، ٨٦) .

مما سبق يتضح ما يلي :

١- إن الأسرة ظاهرة اجتماعية، وهي أكثر الظواهر انتشاراً، فلا يمكن أن يخلو مجتمع من وجود النظام الأسري فيه.

٢- إن الأسرة هي التي تقوم بأول وأهم عملية اجتماعية، وهي التنشئة الاجتماعية للأطفال، إذ تنقل العادات والتقاليد والتراث الحضاري من جيل لآخر، وهي مصدر القواعد والسلوك والآداب العامة .

٣- ومن خلال الأسرة يتم الإشباع الجنسي للفرد، وتتحقق دوافعه الطبيعية والاجتماعية والإبقاء على النوع والعلاقات العاطفية والاجتماعية .

٤- تفرض الأسرة مسؤوليات على أفرادها تجاه بعضهم بشكل غير موجود عند أعضاء أي جماعة أخرى في المجتمع، حيث يشعر العضو في الأسرة بشدة انتمائه لها، ولا يستطيع أن يتهرب من واجباته إزاءها .

وعلى الرغم من وجود بعض التباين بين التعريفات السابقة، إلا أننا نجد تشابهاً كبيراً بينها، إذ يركز أغلبها على إبراز الارتباط الدائم بين الزوج والزوجة والأولاد الذين يسكنون في مكان واحد، ويتفاعلون مع بعضهم، ويؤدون الأدوار المتوقعة منهم في المجتمع . وقد تكون الأسرة جماعة اجتماعية مثلما ذهب (دولارد). أو قد تكون تنظيماً اجتماعياً مثل تحديد (كريستنسن) في حين حددها بأنها كلي مترابط الأجزاء مثل (بارسونز) .

ومما سبق يمكن أن نحدد مفهوم الأسرة في هذه الدراسة بأنها : " الجماعة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء الذين يقيمون معاً في مسكن واحد إقامة دائمة، ويتفاعلون خلالها مع بعضهم وفق أدوار متوقعة تحددها ثقافة المجتمع، ويشكلون وحدة اجتماعية " .

خامساً : الخلاصة :

نعرض فيما يلي بصورة موجزة أهم الحقائق التي وردت في هذا الفصل، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- إن خروج المرأة للعمل في المجتمع السعودي أصبح من أبرز الظواهر الاجتماعية، وذلك بعد شروع المجتمع في مرحلة التنمية والتحديث، كما أن عمل المرأة أصبح يمثل ركيزة مهمة في المجتمع السعودي، وذلك لرقيه والسير به قدماً في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢- أصبح العمل عنصراً أساسياً بالنسبة للمرأة، إذ تشعر من خلاله بشخصيتها ومكانتها ؛ لكونها مصدر أمان لها، وقد نتج عن خروج المرأة للعمل آثار كثيرة، سواء بالنسبة لها في علاقتها بذاتها، أو في علاقتها بالآخرين، كالأب، أو الزوج، والأولاد، أو في علاقتها بالمجتمع .

٣- تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية، وذلك من منطلق استقلالها الاقتصادي، وتأكيد مكانتها ودورها في الأسرة والمجتمع، ومشاركتها بدخلها في الحياة الأسرية .

٤- اختارت الباحثة قياس تأثير متغير المستوى التعليمي، وقطاع العمل الذي تعمل فيه الزوجة، والدرجة أو المستوى الوظيفي للزوجة، ودخلها من العمل، بالإضافة لمتغيرات ثانوية وسيطة، تدعم أو تقلص من فاعلية المتغيرات الأساسية السابقة، في دعم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية .

٥- تحاول الدراسة الحالية أن تبحث في العلاقة بين مشاركة الزوجة العاملة في القرارات الأسرية، وبين المجالات التي تتزايد أو تتقلص فيها هذه المشاركة .